

## المكوّن الدلالي في اللسانيات التوليدية

د. خالد خليل هادي ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد

يُمكن إرجاع أهمّ مقاربات المعنى في الدراسات الدلالية الحديثة إلى ثلاث مقاربات جوهرية، توضّح الوجهة التي اتخذتها النظريات الدلالية، وتتعلّق هذه المقاربات بمقاربة نفسية، كما هو الحال في اللسانيات التوليدية، ومقاربة منطقية، وأخرى بيئية. وتدرج في التصوّر النفسي كلّ نظرية دلالية (تفترض أنّ المعنى موضوعٌ نفسيّ، وأنّ بناء معاني التعبيرات اللغوية ليس إلا جزءاً من العمليات النفسية أو الذهنية التي تقوم عليها القدرة اللغوية الباطنية لدى المتكلم)<sup>(1)</sup>، وتدخل في هذا التصوّر كلّ النظريات الدلالية التي صيغت باعتماد الشبكة المفاهيمية التي قامت عليها اللسانيات التوليدية عند تشومسكي منذ خمسينيات القرن الماضي، والتي عدّت ((البنية النحوية بنية نفسية، وأنّ النظرية اللغوية نظرية ذهنية بالمعنى التقني لهذه الكلمة، ما دامت ترتبط بالكشف عن واقع ذهني يكمن تحت السلوك الفعلي، فتكون اللسانيات بمختلف مباحثها، وضمنها الدلالة فرعاً من علم النفس))<sup>(2)</sup>.

لقد مرّت اللسانيات التوليدية - كما نعلم - بمراحل متعددة، قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن، وقد كان المكوّن الدلالي كما يُصطلح عليه في الدراسات التوليدية والنظرة إليه سبباً رئيساً في حصول خلافاتٍ حادّةٍ بين اللسانيين التوليديين أنفسهم، ولعلّي لا أكون مبالغاً إذا ما قلت إنّ أغلب التغيّرات التي طرأت على نظرية تشومسكي كانت تتخذ من المكون الدلالي أساساً لها، لأننا نعلم أنّ نظرية تشومسكي إلى هذا المكون لم تكن واحدة في جميع نماذجها التي قدّمها، وإنّما كانت متغيرة، انطلاقاً من الإشكالات والانتقادات التي تُوجّه إليه، وسنحاول هنا التركيز على أهمّ التطورات التي شهدتها هذه النظرية من الوجهة الدلالية فقط.

لقد بدأ المسار الحقيقي للسانيات التوليدية بظهور كتاب تشومسكي (البنى النحوية) عام 1957م، الذي وضع فيه اللبنات الأساسية للنظرية التوليدية، ويتألّف هذا النموذج من مكونات ثلاثة:

- 1- المكون التركيبي الذي يكون مسؤولاً عن توليد عددٍ لا متناهٍ من الجمل من خلال قواعد محددة<sup>(3)</sup>.
- 2- المكون التحويلي، ويشتمل على عددٍ من القواعد التحويلية، التي قسّمها على قسمين: قواعد إجبارية وقواعد اختيارية<sup>(4)</sup>.
- 3- المكون الصوتي الصرفي الذي يطبّق في التركيب الأساس والمشتق.

افتترض تشومسكي في هذا النموذج أنّ الملكة اللغوية عند البشر مُستمدة من المكون التركيبي، ودعا إلى أن تكون قدرة توليد البنى اللغوية ناشئة عن مكونٍ تركيبية يسمح بإنتاج جمل نحوية، ويعمل هذا

المكون على توليد المتواليات اللغوية الصحيحة نحويًا، ويُغني غيرها، ويوجد إلى جوار المكون التركيبي مكونٌ صوتيٌّ، وظيفته إسناد شكل صوتي لتلك المتواليات التي أنشأها المكون التركيبي<sup>(5)</sup>.  
لقد كانت رغبة تشومسكي الاستدلال على أنّ اللغة تستدعي نسقاً توليدياً، يمكن من التنوع اللانهائي للجمل، غير أنّه افترض أنّ التوليدية تكمن في المكون التركيبي للنحو وأنّ الصوت والدلالة مكونان تفسيريان<sup>(6)</sup>، ويشير الباحث محمد غاليم إلى أنّ هذا الافتراض كان معقولاً في ستينيات القرن الماضي، إذ كان الأساس تبيان أنّ شيئاً ما في اللغة يمتلك قوة توليدية ((فبدا المكون التركيبي المكون (الناضج) لأخذ هذه المنزلة المركزية في النحو، وذلك مقارنة بالمعطيات الهزيلة آنذاك في مجالي الصوارة والدلالة، فقد أُعْتُبرت الصوارة مستوى أدنى مشتقاً من التركيب الذي ينظّم الكلمات في الترتيب المطلوب، لتكتفي الصوارة بتحديد نطقها، ولم يكن في المجال الدلالي سوى الاقتراحات الأولية لكاتز وفودور 1963، وكاتز وبوسطال 1964))<sup>(7)</sup>.

ويبدو أنّ الحاضنة المعرفية التي نشأ فيها تشومسكي هي التي دعتّه إلى إقصاء المعنى والاحتفاء بالتركيب، فمعروف أنّ الدرس اللساني في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتبط بشخصين، كان لهما عظيم الأثر في صياغة حدود البحث اللساني في أمريكا، وبلورة اتجاهاته، وهما بلومفيلد، وهاريس أستاذ تشومسكي، وقد سعى بلومفيلد -انطلاقاً من سلوكيته- إلى أن يكون البحث اللساني علمياً مستقلاً، لذلك جَهدَ في أن يُخرج منه كلّ ما رآه غير صالح للوصف العلمي، ولتحقيق هذه الغاية، رفض بلومفيلد كلّ ما لا يخضع للملاحظة المباشرة، ومن هنا دعا إلى إبعاد دراسة المعنى من عملية التحليل اللغوي، وقصر بحثه على الصوت والتركيب، على أساسٍ شكليٍّ صرف. أما هاريس فقد سار على شاكلانية بلومفيلد من خلال اتكائه على مبدأ التوزيع، الذي سعى من خلاله إلى تحييد المعنى.

ولما كان تشومسكي قد نشأ في إطار هذه المقاربة كان من الطبيعي أن يتأثر بها، ومن ثمّ يُقصي المعنى، فعلى الرغم من أنّه انتقد الأسس الأبستمولوجية التي قامت عليها اللسانيات البنوية الأمريكية، إلا أنّه ظلّ على إيمانه - انطلاقاً من رؤية بلومفيلد وهاريس - بأنه يمكن ((دراسة فنولوجيا أي لغة ونحوها بطريقة شكلية خالصة دون الرجوع إلى النواحي الدلالية؛ لأنّه كان يرى أنّ اللغة وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن الممكن - بل ومن المرغوب فيه- وصف هذه الوسيلة ودراستها دون الاعتماد على الوظيفة التي تقوم بها، والدلالة جزء من وظيفة اللغة، بمعنى أنّها مرحلة تعتمد أولاً على القواعد النحوية، كما أنّها خارجة عن علم اللغة بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح))<sup>(8)</sup>. وعليه يمكننا القول تأسيساً على ما تقدّم أن كتاب (البنى النحوية) من حيث مادته العلمية ومنهجه اللغوي يقع في إطار التصور العام للدرس اللساني في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو كتابٌ يعتمد ((التحليل بواسطة المؤلفات المباشرة، وهذا التحليل كان

معمولاً به في إطار الألسنية البنائية الأمريكية (بلومفيلد هاريز) التي تحلّل الكلام من حيث الموقع والتوزيع ووفق الفئات المؤلّفة<sup>(9)</sup>.

لقد كان أهمّ مشكلٍ اعترض الأنموذج التوليدي الأول عام 1957م هو تجاهله المكون الدلالي، وعدم عدّه من مكونات النحو، فضلاً عن مشكلات أخرى لا تقلُّ أهمية عن مشكل الدلالة، منها عدم الاهتمام بالمشكل المعجمي، وكذلك مشكل التحويلات، وقد أدّت تلكم الإشكالات إلى بروز دراسات ناقدة لهذا الأنموذج، الذي يعدُّ الجمل صحيحة نحوية، ما دامت عناصرها وأجزاؤها مرتبة صحيحاً، وأن كان ذلك على حساب المعنى<sup>(10)</sup>.

وفي العام 1965م، ونتيجة للانتقادات التي وُجّهت إلى أنموذج 1957م، قدّم تشومسكي أنموذجه الثاني في كتابه (جوانب من نظرية النحو) (Aspects of the theory of syntax)، وكان من أكثر التجديدات ثراء ضمُّ المكون الدلالي، وربطه بمكونات النحو الأخرى، فأصبحت مكونات النحو في هذا الأنموذج تتألف مما يأتي:

1- المكون التركيبي الذي يتضمن مكونين: الأول المكون التوليدي الأساس والثاني المكون التحويلي، ويشتمل على القواعد الوجوبية والجوازية.

2- المكون الدلالي: وظيفته تحديد التأويل الدلالي للجمل، وربطه بالبنية العميقة.

3- المكون الصوتي: وظيفته تحديد الصيغة الصوتية، وربطه بالبنية السطحية<sup>(11)</sup>.

انطلق تشومسكي في الأنموذج المعيار، كما يُسمّى في الأدبيات التوليدية من الفرضية الأساس الآتية: إنَّ كلّ جملة تتألف من بنيتين عميقة وسطحية، مرتبطتين آلياً بوساطة مجموعة من القواعد التحويلية، بحيث تؤوّل البنية العميقة دلاليّاً، في حين تؤوّل البنية السطحية صوتياً، وعلى الرغم من ضمِّ تشومسكي المكوّن الدلالي إلى مكونات النحو الأخرى إلا أنّ المكون التركيبي بقي مركزياً، بوصفه مستوى توليديّاً، في حين كان دور المكونين الدلالي والصوتي ثانوياً، يقوم بتأويل ما يُنتجه المستوى التركيبي<sup>(12)</sup>.

لقد كان السؤال ملحاً في السنوات التي سبقت كتاب (جوانب من نظرية النحو) بشأن كيفية ربط البنية التركيبية بالمعنى، وتأسيساً على اقتراحات قدّمها كلّ من كاتز وفودور 1963م، وكاتز وبوسطال 1964م بلور تشومسكي فرضيته القائلة إنَّ تحديد المعنى مرتبط بالبنية العميقة (فُعُقدت آمالٌ كبيرة على هذا الجزء من النحو التوليدي لدى الباحثين في مجالات العلوم المعرفية خاصة، على اعتبار أنّ آليات النحو التوليدي إذا قادتنا إلى المعنى أمكنها أن تقودنا إلى الكشف عن خصائص الفكر والطبيعة البشريين)<sup>(13)</sup>.

وكانت نظرية كاتز وفودور 1963م أول نظرية في إطار المقاربة التوليدية عالجت الدلالة في أفق التركيب، أي وضعت الدلالة في نظرية تقوم على أساس استقلال التركيب وافتراض وجود مكون

دلالي ذي طبيعة تأويلية، ويمكننا إجمال اقتراحات هذين الباحثين، فيما سُمّي بـ(جهاز التأويل الدلالي)، الذي يضمّ عنصرين:

1- القاموس، وهو الذي يُسند إلى الوحدات المعجمية قراءات دلالية، أي يعطي معنى إلى المفردات المكونة للجملة، ولكي نحصل على تأويل دلالي لمفردات الجملة يجب علينا ((تحديد جميع المداخل المعجمية، التي تحتوي عليها المفردات، أي نحدّد جميع القراءات التي تُنسب إلى المفردة المراد تأويلها، فالتأويل الدلالي للمفردة عبارة عن عددٍ معين من المداخل المعجمية التي تشكّل المداخل المنسوبة للمفردة قاموسياً))<sup>(14)</sup>، فمعنى الجملة الحقيقي يمكن اشتقاقه من خلال معاني الكلمات المكونة لها، أو التي تحتوي عليها الجملة.

2- قواعد الإسقاط، تمدُّنا هذه القواعد بالتأويل الدلالي المرتبط بالجملة ككل، ولكن كيف يحصل هذا، وما مهمة هذه القواعد؟ ((إنّ التأويل الدلالي الشامل المسند إلى الجمل يتمّ عبر ما يُسمّى بقواعد الضم (Amalgamation)، فمعنى الجملة هو نتيجة ضمّ مدلول كلمة مفردة من كلمات الجملة إلى مدلولات المفردات الأخرى الموجودة في الجملة، فمعنى الجملة يساوي إذن معاني الوحدات التي تكوّنها))<sup>(15)</sup>، وتخضع عملية الضمّ إلى شروط منها:

- شرط الملاءمة، أي يجب أن تكون المدلولات المضمومة إلى بعضها البعض متلائمة، إذ لا يمكن ضمّ المدلولات التي لا تتلاءم، فقواعد الإسقاط ((تُسقط المعلومات الموجودة في المعجم على المستوى التركيبي، إنّ المعجم باعتباره حاملاً لدلالات الألفاظ يتمّ إسقاطه في البناء التركيبي، كي نحصل على قراءة، أي تأويل جيد للمتوالية اللغوية))<sup>(16)</sup>.

- قيود الانتقاء، أو قيود الاختيار، وُضعت هذه القيود على عملية الضمّ، حتى نتلافى بوساطتها توليد جمل غير مستقيمة دلالياً، من خلال انتقاء الكلمات التي تتوافق فيما بينها<sup>(17)</sup>، وأيّ جملة لا تخضع لقيود الاختيار تستبعد ولن يولدها النحو. وإذا كان الأنموذج المعيار قد قدّم العديد من الحلول بخصوص عدد من المسائل، ومنها ضمّ الدلالة إلى مكونات النحو، وربطها بالبنية العميقة، وقضية استقلال التركيب عن المعنى، وعدّ البنية العميقة مستوى تركيبياً مستقلاً، فإنّه بالمقابل أثار إشكالات متعددة أدت إلى ظهور آراء مختلفة، بل متعارضة، ومن ثم نظريات جديدة، بسبب إصرار تشومسكي على إعطاء المكون التركيبي دوراً توليدياً، وبقاء دور المكون الدلالي تفسيرياً يرتبط بالبنية العميقة، التي تتمثل في ذهن المتكلم/السامع المثالي، وفي هذا الصدد يقول الباحث عبد القادر الفاسي الفهري: ((فمع هذا النموذج تتضح الأجوبة عن عدّة أسئلة، منها ما يتعلّق باعتبار الدلالة مكوناً من مكونات النحو، واعتبار الشكل وضمه التركيب مستقلاً عن المعنى، والقول بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة ووجود مستوى تركيبى هو

البنية العميقة، والقول بارتباط الدلالة بالبنية العميقة، وهي أسئلة وأجوبة فجرت خلافاً كثيرةً وقادت إلى إنشاء نظريات جديدة<sup>(18)</sup>.

إنَّ الإشكالات التي أثارها الأنموذج المعياري أدت إلى بروز نظريتين تقاربان المعنى في اللسانيات التوليدية، هما نظرية الدلالة التأويلية أو التفسيرية، ونظرية الدلالة التوليدية، وتكمن نقطة الخلاف بين النظريتين في المكون الذي تُسند إليه القدرة التوليدية، فالنظرية الأولى تُعطي للمكون التركيبي الدور التوليدي الأساس، في حين لا تُعطي للدلالة إلا دوراً تأويلياً، أما النظرية الثانية فتري أن المكون الدلالي مكون توليدي، مسؤول عن توليد الجمل، واتخاذها الشكل الذي يظهر في التركيب<sup>(19)</sup>. وقد تبنّى كلٌّ من تشومسكي وكاتز وفودور النظرية التي تضع القدرة التوليدية في المكون التركيبي، في حين جعل كلٌّ من غروبر ومكولي ولاكوف، وتشارلز فلمور وغيرهم القدرة التوليدية للقواعد في المكون الدلالي<sup>(20)</sup>، وقد دار بين أنصار النظريتين صراعٌ طويلٌ، عُرف في الأدبيات التوليدية بـ(حرب اللغة).

وأُسفرت الانتقادات التي وجَّهها أنصار الدلالة التوليدية إلى الأنموذج المعياري عن عرض تشومسكي (الأنموذج المعياري الموسع) عام 1970م، الذي دعا فيه إلى تقليص القواعد التحويلية، من طريق وضع قيود صارمة على عدد من التحويلات، وإقصاء عدد آخر بشكل تدريجي، ثم أخيراً اختزالها في عام 1978م في قاعدة تحويلية واحدة هي (انقل أ، move a)، بهدف تقليل أهمية الأثر الذي تؤديه داخل مكونات النحو، فعمد إلى التخلي عن فرضية كاتز وفودور التي تبنّاها في أنموذج 1965م، والتي ترى أن التحويلات لا تُحدث أي تغيير في معنى الجملة، وأصبح جزء من التأويل الدلالي في النظرية المعيارية الموسعة وارداً في البنية السطحية، مثل النبر والتنغيم وغيرهما<sup>(21)</sup>.

وفي العام 1972م قدّم كاتز نظريته الدلالية التي تتدرج في إطار تيار الدلالة التأويلية، وعرضها في كتابه (النظرية الدلالية)، ونهل فيه من آراء كاتز وفودور 1963م، وكاتز وبوسطال 1964م، فضلاً عن آراء تشومسكي في (جوانب من نظرية النحو)، وحاول أن يُجمل ما توصل إليه كلُّ هؤلاء بشأن الدلالة، ولكن من منظور تأويلي، غير أن هذه النظرية فشلت في تقديم تفسير للتراكيب المجازية، وعدّتها تراكيب منحرفة أو مشتقة، لا تدخل في مجال القدرة (لكونها لا تحترم توافق المداخل وقيود الانتقاء التي توفّرها قواعد الإسقاط في المكون الدلالي)<sup>(22)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تشومسكي وأنصار الدلالة التوليدية يتعاملان في تحليلهما اللساني مع القدرة اللغوية بصورة أكثر من تعاملهما مع الأداء اللغوي أو الإنجاز، لذلك كان أهم إشكال يمكن توجيهه إلى النظريتين هو عدم الاهتمام بالبعد التداولي للبنى اللغوية التي يصفانها، فهما يحاولان بناء الدلالة على أساس مقالي صرف، على الرغم من أن كلَّ جملة (تتوفر على دلالة مقالية ترتبط بالمعاني الحرفية للألفاظ، ودلالة مقامية ترتبط بما وراء اللفظ، مثل نية المتكلم، والاستلزام المرتبط باللفظ وتأويل

المخاطب...))<sup>(23)</sup>، وعليه يؤكد مؤرخو الدرس اللساني في أوروبا أنّ الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور التداولية، بوصفها منهجاً في دراسة اللغة، تعود إلى الشكلائية المفرطة التي اعتمدها تشومسكي في دراساته، وقصر هذه الدراسات على القدرة اللغوية، وهو أمرٌ شكك في جدواه التداوليون الذين دعوا إلى اعتماد الأداء أساساً للدرس اللساني، فهم يفترضون وجود توقعات بين المتخاطبين، وأصول خطابية تحكم سلوكهم، يقول ليفنس: ((مع اتساع المعلومات عن النحو وعلم الصوت وعلم الدلالة في لغات متعددة أضحى واضحاً أنّ ثمة ظواهر محددة لا يمكن وصفها بشكل طبيعي إلا بالاستناد إلى المفاهيم السياقية، فمن جهة هناك العديد من القوانين النحوية التي يبدو أنّها لا تتحدد بصورة صحيحة إلا إذا أشرنا إلى الظروف التداولية التي ترافقها، وهناك أيضاً مسائل النبر والتنغيم))<sup>(24)</sup>، وقد حاول أنصار الدلالة التوليدية تدارك هذا الخلل فيما بعد من خلال دعوتهم إلى ضرورة دمج التداوليات في الدلالات، ((أي يصبح ما كان في حيز المكون التداولي (حسب النموذج الثلاثي التكويني)<sup>(25)</sup> من مجال الدلالة، شريطة أن يُعنى جهاز الدلالات بكيفية تمكّنه من التمثيل للمفاهيم المرتبطة بالظواهر المعتاد إسناد وصفها للتداوليات))<sup>(26)</sup>.

غير أنّ اللسانيات التوليدية شهدت تحولاً واضحاً في تصور موضوع الدلالة، فخلال السبعينيات والثمانينيات تبلورت عدّة نظريات دلالية تختلف جذرياً عن النظريات السابقة، من بينها مثلاً ((الدلالة الصورية (بارتي) والنحو المعرفي (ليكوف) 1987 وفوكونيه 1984، ولينكر 1987، وبوستيوفسكي 1995)... وهي أطرٌ مهما كانت الاختلافات بينها، تتفق كلّها في أنّ الدلالة نسقٌ توليديّ مستقلٌ بخصائصه التأليفية، ولا يقوم على وحدات تركيبية كالمركبات الاسمية والفعلية، وإنّما يمتلك أولياته الدلالية ومبادئه الذاتية الخاصة))<sup>(27)</sup>.

وكانت نظرية الدلالة التصويرية التي صاغ مبادئها اللساني الأمريكي راي جاكندوف من بين أهمّ النظريات الدلالية التي صيغت في إطار اللسانيات التوليدية، ويمكننا القول إنّها تمثّل نظرية ثالثة زيادة على النظريتين السابقتين (التأويلية والتوليدية)، فهي تنظر إلى المعنى بوصفه تمثيلات ذهنية مبنية في صورة تنظيم معرفي هو البنية التصويرية ((والبنية التصويرية ليست جزءاً من اللغة في حدّ ذاتها، وإنّما هي جزءٌ من الفكر، إنّها المحل الذي يتمّ فيه فهم الأقوال اللغوية في سياقاتها، بما في ذلك الاعتبارات الذريعية، والمعرفة الموسوعية، إنّها البنية المعرفية التي ينبني عليها التفكير والتخطيط))<sup>(28)</sup>.

وما يميّز هذه النظرية من بين النظريات الدلالية في اللسانيات التوليدية أنّها اهتمت بالبعد التداولي للظاهرة اللغوية، فضلاً عن رفضها القول بتولّد مستوى لغوي من مستوى لغوي آخر، إذ تقوم على تصميم نحوي ذي هندسة متوازية، تمتلك فيه كلّ المستويات اللغوية قدرة توليدية خاصة ((لامتلاكها أولياتها ومبادئها التأليفية وقدرتها التوليدية الخاصة، ومتفاعلة من جهة أخرى عبر الوجاهات التي تقيم

بينها توافقات جزئية... على أن النظرية إذ تعيد النظر في الافتراضات السابقة لا تتخلى عن أهم الأسس التي قام عليها النحو التوليدي، وأبرزها الموقف الذهني<sup>(29)</sup>، فهذه النظرية تتدرج - كما هي الحال في اللسانيات التوليدية عامة- في إطار المقاربة النفسية، لكنها تُعدُّ صيغة متطورة ومتقدمة بالقياس إلى النظريات الدلالية التوليدية الأخرى<sup>(30)</sup>.

وتمثل أعمال جاكندوف الصياغة الواضحة للتصور النفسي في معالجة الدلالة اللغوية، فقد جعل التمثيلات الدلالية جزءاً ((لا يتجزأ من النسق المعرفي للذهن البشري، وأقام بعد ذلك على هذه الأطروحة المركزية نظرية للدلالة النفسية هي نظرية الدلالة التصويرية))<sup>(31)</sup>.

وفي العام 1979 قدّم اللساني الأمريكي والتر كوك Walter Cook نظريته الدلالية التي عُرفت بـ(الدلالة التصنيفية)، وهي نموذجٌ متطورٌ عن نظرية تشارلز فلمور، المعروفة بنظرية (نحو الحالة)، فضلاً عن أنها امتدادٌ للطروحات الدلالية التي قُدِّمت في إطار المقاربة اللسانية التوليدية، والتي سعت إلى تأكيد المعطيات الدلالية، وبيان أثرها في عملية التحليل اللساني<sup>(32)</sup>.

تنتهي النظرية الدلالية التصنيفية إلى تيار الدلالة التوليدية، فقد حاول كوك تقديم تصور جديد لما ينبغي أن يكون عليه النظر في التحليل اللساني، من خلال تقديم ((جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتركييب وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تُمنح من خلال اعتبار الفعل محورياً للعمليات الدلالية، وتمكّن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميزة له))<sup>(33)</sup>.

أخيراً نقول إنّه على الرغم من تعدّد النظريات الدلالية التي سبقت في اللسانيات التوليدية إلا أنّ تشومسكي بقي مصراً في أحدث نماذجه (الحد الأدنى) على أن يكون المكون التركيبي هو المكون الأساس في عملية التحليل اللساني، وهو الذي يوّد المكونات الأخرى التي بقي دورها تأويلياً، وهو أمرٌ لم يساعد على بناء نظرية للمعنى في اللسانيات التوليدية النفسية، وفي هذا المعنى يقول الباحث عبد القادر الفاسي الفهري: ((إنّ البرنامج التوليدي الذي أخذ مساراً تجريبياً ومكّن من تصحيح الصورة وتبسيطها مركزاً على خصائص العضو الذهني الأول وعلى المناهج التي يتهجها نموه المتفاعل مع المحيط لم ينجح إلى حدّ الآن في تقديم تصورٍ كافٍ لآليات اشتقاق وتمثيل البنيتين الدلالية والتصورية وأوجه العلائق بينهما))<sup>(34)</sup>، وأرجع الدارسون ذلك إلى حصر تشومسكي ((الخاصية التوليدية الإبداعية للغة في المكون التركيبي، واعتبار الصوارة والدلالة مكونين تأويليين، أي إنّ خصائصهما التأليفية مشتقة من تأليفية التركيب))<sup>(35)</sup>.

#### الهوامش

1. المعنى والتوافق 27.

2. المصدر نفسه 28.

3. البنى النحوية 17.
4. المصدر نفسه 63.
5. ينظر: مدخل الى الدلالة الحديثة 59.
6. ينظر: بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي 69(بحث).
7. نفسه.
8. نظرية تشومسكي اللغوية 72.
9. مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة 103، وينظر: مناهج علم اللغة 76، موجز تاريخ علم اللغة 358.
10. ينظر: المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن كتاب أهم المدارس اللسانية 86.
11. ينظر: جوانب من نظرية النحو 39، واللسانيات، المجال الوظيفة 183.
12. ينظر: اللسانيات العربية الحديثة 204.
13. ينظر: بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي 69.
14. مدخل الى الدلالة الحديثة 61.
15. المصدر نفسه 62.
16. نفسه 64.
17. ينظر: نفسه.
18. اللسانيات واللغة العربية 67/1
19. ينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة 59.
20. للاطلاع على جهود أصحاب الدلالة التوليدية، وتحديدًا جهود غروبر وفلمور ومكولي يمكن مراجعة المؤلفات الآتية: نظرية تشومسكي اللغوية 172-173، ومدخل الى الدلالة الحديثة.
21. ينظر: اللسانيات واللغة العربية 74/1، والنحو في القديم والحديث 14.
22. الفعل العربي بين البنية الدلالية والبنية التصورية 60 (أطروحة دكتوراه).
23. مدخل الى الدلالة الحديثة 65.
24. شظايا لسانية 61، وينظر: مدخل الى اللسانيات 102.
25. يقصد هنا نموذج تشارلز موريس.
26. الدلالات والتداوليات اشكال الحدود 289.( بحث).
27. بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي 71.
28. المصدر نفسه.
29. المصدر نفسه 68.
30. ينظر: المعنى والتوافق 57.
31. نفسه 30.
32. ينظر: اللسانيات المجال الوظيفة 184.
33. اللسانيات في الثقافة العربية 274.
34. المعجمة والتوسيط 9.

## 35. بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي 69.

## المصادر

- 1- أهم المدارس اللسانية، مجموعة مؤلفين، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986م.
- 2- بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي، د.محمد غاليم، مجلة فكر ونقد، العدد 96، المغرب، مارس، 2008م.
- 3- البنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة د.يونييل يوسف عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.
- 4- جوانب من نظرية النحو، نعوم تشومسكي، ترجمة د.مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، د.ت.
- 5- دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، د.مازن الوعر، ط1، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، 2001م.
- 6- الدلالات والتداوليات اشكال الحدود، د.أحمد المتوكل، أعمال ندوة البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1984م.
- 7- شظايا لسانية، د. مجيد الماشطة، ط1، مطبعة السلام، البصرة، 2007م.
- 8- الفعل العربي بين البنية الدلالية والبنية التصويرية- أفعال الحواس أنموذجاً، بشرى العروصي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، أكادال، 2004م-2005م.
- 9- اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، د.مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، 1998م.
- 10- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي واشكالاته، د.حافظ اسماعيلي علوي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009م.
- 11- اللسانيات، المجال الوظيفية والمنهج، د.سمير شريف استيتية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2005م.
- 12- اللسانيات واللغة العربية- نماذج تركيبية ودلالية، د.عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية، مشروع النشر المشترك، بغداد، د.ت.
- 13- مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، د.ميشال زكريا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985م.
- 14- مدخل إلى الدلالة الحديثة، د.عبد المجيد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2000م.
- 15- مدخل إلى اللسانيات، د.محمد محمد يونس علي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- 16- المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، د.عبد القادر الفاسي الفهري، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998م.
- 17- المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، د.محمد غاليم، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد، 2009م.
- 18- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيت بارثشت، ترجمه وعلق عليه ومهد له أ.د.سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار، مصر، 2004م.
- 19- موجز تاريخ علم اللغة(في الغرب)، ر.هـ. روبنز، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1418هـ-1987م.

- 20- النحو في القديم والحديث، د.محمد محمود غالي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت، القاهرة، 2004م.
- 21- نظرية تشومسكي اللغوية، جون لاينز، ترجمة د.حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985م.